دور اندماج شركات الصيرفة في تعزيز الدور الرقابي في البنك المركزي العراقي

The role of the merger of banking companies in strengthening the supervisory role in the Central Bank of Iraq

شيماء عيسى عباس	جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	shaima.issa93@gmail.com
أ.م.د. حنان عبد الله حسن	جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	hanan.hasan@dcec.uobaghdad.edu.iq

المستخلص:

يهدف البحث الحالي ال التعرف على دور اندماج شركات الصيرفة في تعزيز الدور الرقابي في البنك المركزي العراقي ، حيث تبرز اهمية البحث في تسليط الضوء على تداعيات وجود اعداد كبيرة من شركات الصيرفة في قطاع اقتصادي غير منظم للقطاع الاقتصادي في العراق ويبرز اهمية التوجه لدمج تلك الكيانات الاقتصادية لتقليل اعدادها من جهة ورفع مستوى تنظيمها من جهة أخرى ، بينما تتبلور مشكلة البحث في أن اندماج شركات الصيرفة في العراق مشكلة هامة في تعزيز الدور الرقابي للبنك المركزي العراقي. ويعتبر الاندماج من أهم الخطوات التي يمكن اتخاذها لتعزيز الرقابة على الصيرفة وتحسين الأداء المالي لها ، وقد توصلت الباحثة الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات هي ، تعتبر عمليات الاندماج احدى الخيارات الاستراتيجية التي تتخذها الشركات والذي يساعدها في تجاوز الصعوبات والمشاكل التي تعاني منها في مختلف المجالات ، ضرورة القيام بإعداد دراسات جدوى اقتصادية فنية شاملة من قبل الجهات الحكومية المختصة للتوسع في اندماج الشركات لتحقيق ميزات تنافسية للاقتصاد والبيئة العراقية في ظل الظروف الراهنة وتحقيق الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة ، يجب الافصاح عن اسلوب او طريقة المحاسبة عن الاندماج وبيان الاسباب التي ادت الى اعتماد في تطبيقه بالنسبة للشركات الداخلة في عملية الاندماج ، لا يؤدي انجاز عملية الاندماج ضمان نجاح للشركة الجديدة الناتجة عن الاندماج ،لانه ربما يكون الناتج عن بعض عمليات الاندماج خسارة لصافي قيمة الشركة ،لعدم تصحيح بعض المشاكل التي تعاني منها الشركات ،بسبب عدم التوافق من جانب المعدات او التقنية او ثقافة الشركة ،مما يؤدي ذلك الى تحول عن الهدف من الاندماج ،وقد تزداد المشاكل بسبب عدم توفر البحوث الكافية والملائمة للشركات قبل الاندماج .

الكلمات المفتاحية: اندماج، شركات الصيرفة، تعزيز الدور الرقابي، البنك المركزي العراقي

ABSTRACT :

The current research aims to identify the role of integration of money exchange companies in enhancing the role of supervision of the Central Bank of Iraq, where the importance of the research lies in shedding light on the consequences of the existence of a large number of money exchange companies in an unorganized economic sector in Iraq and highlighting the importance of directing these economic entities to merge in order to reduce their number on the one hand and raise their level of organization on the other hand, while the problem of the research is that the integration of money exchange companies in Iraq is a significant problem in enhancing the role of supervision of the Central Bank of Iraq. Integration is considered one of the most important steps that can be taken to enhance supervision of the money exchange sector and improve its financial performance, and the researcher has reached a number of conclusions and recommendations, including that integration processes are one of the strategic options that companies take to overcome the

difficulties and problems they face in various fields, the need to prepare comprehensive economic and technical feasibility studies by relevant government agencies to expand the integration of companies in order to achieve competitiveness advantages for the Iraqi economy and environment in light of current conditions and achieve the best use of available resources, the need to disclose the method or process of integration and its implications for the Iraqi economy and the banking sector in general, and the importance of considering the social and economic impacts of integration on the various segments of society.
Keywords: merger, banking companies, strengthening the supervisory role, the Central Bank of Iraq

المقدمة:

بالرغم من أن القطاع المصرفي بعد أهم مكون للقطاع المالي في مختلف دول العالم، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية القطاعات المالية الأخرى، إذ يعد القطاع المالي غير المصرفي شريك للقطاع المصرفي في تعزيز النمو الإقتصادي والإستقرار الاجتماعي والمالي في دول العالم. بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، عملت السلطات الرقابية في مختلف دول العالم بما فيها العراق على دراسة واقع هذا القطاع وتعريف وتحديد نشاطه والتحديات المرتبطة به بشكل دقيق مع ضرورة التركيز على توفير بيانات دقيقة عنه تمكن من متابعته وتقديمه، ذلك للوقوف على حجمه ومخاطره وتعزيز مكانته المالية وحماية مستهلكي خدماته.

في نفس السياق، بعد توفير إطارا رقابيا لكافة المؤسسات المالية غير المصرفية نقطة إنطلاق للجهود التي يبذلها البنك المركزي لتعزيز الدور الحيوي لهذه المؤسسات في حشد المدخرات وتوجيهها لمجالات الاستثمار المنوعة وتوفير مصادر التمويل طويل الأجل للمشروعات الاقتصادية المختلفة. وتعد شركات الصرافة قطاع حيوي في مختلف دول العالم لاسيما في دول العالم الثالث، إذ ادى دوراً مهماً في الاقتصاد، من خلال تعزيز مستويات العملات الأجنبية. أما الدور الأبرز الذي تؤديه هذه المؤسسات المالية غير المصرفية، هو تحويل الأموال من قبل المقيمين في الخارج إلى عائلاتهم وأقاربهم في بلدانهم الأصلية وحتى داخل البلد الواحد، مما يعزز من تدفق العملات الأجنبية ويساعد في تحقيق التوازن المطلوب في سوق الصرف، ومن ثم خلق تأثيراً إيجابياً على وضع ميزان المدفوعات.

المبحث الأول : منهجية البحث

تهدف المنهجية إلى تقديم فكرة عامة عن طبيعة البحث ومضمونها والمشكلة القائمة عليها، ومن ثم عرض إطار منهجي عنها بجزئياته النظرية والتطبيقية، فضلاً عن عرض بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة، وتحديد مجالات الإفادة منها لتحديد مسار الدراسة الحالية بشكل علمي وعملي واضح.

اولا: المشكلة البحث : تعد مشكلة اندماج شركات الصيرفة في العراق مشكلة هامة في تعزيز الدور الرقابي للبنك المركزي العراقي. ويعتبر الاندماج من أهم الخطوات التي يمكن اتخاذها لتعزيز الرقابة على الصيرفة وتحسين الأداء المالي لها.

ويعتبر الاندماج من أهم الخطوات التي يمكن اتخاذها لتعزيز الرقابة على الصيرفة وتحسين الأداء المالي لها. ويمكن أن يكون الاندماج من خلال الانضمام إلى البنك المركزي العراقي من خلال الشراء أو الانضمام إلى شركة أخرى من الصيرفة التي يعمل فيها البنك المركزي العراقي. ويمكن أن يكون الاندماج من خلال التعاون مع البنك المركزي العراقي في تقديم الخدمات المالية وتبادل المعلومات المهمة للرقابة.

عدم تملك بعض شركات الصيرفة كافة رؤوس الأموال اللازمة للاستمرار في العمل والمواصلة في شراء العملة في المزاد من خلال استحواذها على شركات كبيرة ذات قدرة مالية كبيرة قد تستحوذ على الحصة الأكبر يعتبر هذا مهماً عند النظر إلى الشركات.

ومع ذلك، يوجد عدد من المشاكل التي قد تواجه الصيرفة في العراق في محاولة الاندماج مع البنك المركزي العراقي. ومن أهم هذه المشاكل:

المشاكل القانونية: قد يكون هناك عدد من المعايير القانونية التي يجب اتباعها في محاولة الاندماج، وقد تعتبر مشكلة اندماج شركات الصيرفة في العراق مشكلة هامة في السياق المالي والمؤسسي، وهي مشكلة تتعلق بتعزيز الدور الرقابي الذي يلعبه البنك المركزي العراقي في البلد.

يعتبر البنك المركزي العراقي مؤسسة مهمة في البلد ويلعب دوراً هاماً في السيطرة على النظام المالي وتنظيم السوق المالية. ولكن في الوقت نفسه، يواجه البنك المركزي العراقي مشكلة في التعامل مع شركات الصيرفة المختلفة التي تعمل في البلد. فهناك العديد من الشركات الصيرفة المختلفة التي تعمل في العراق وتوفر العديد من الخدمات المالية المختلفة، ولكن هناك قلة من التنسيق والتكامل بين هذه الشركات وبين البنك المركزي العراقي.

وهذا يؤدي إلى مشكلة في تعزيز الدور الرقابي الذي يلعبه البنك المركزي العراقي، ويجعله من الصعب للبنك المركزي العراقي التحقق من سلامة وأمان الخدمات المالية المقدمة من قبل هذه الشركات، ومنعطفاتها المحتملة في المستقبل.

ثانيا: اهمية البحث : يسلط البحث الضوء على تداعيات وجود اعداد كبيرة من شركات الصيرفة في قطاع اقتصادي غير منظم للقطاع الاقتصادي في العراق ويبرز اهمية التوجه لدمج تلك الكيانات الاقتصادية لتقليل اعدادها من جهة ورفع مستوى تنظيمها من جهة أخرى.

ثالثا: أهداف البحث : يهدف البحث الى التعرف بشركات التوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية وببيئة عملها وتشتت رقابة البنك المركزي عليها، ثم تحديد مزايا دمجها وتقليل اعدادها والقدرة على احكام الرقابة. فضلاً عن، مساهمتها في خلق سوق شفاف لتداول العملات الاجنبية.

رابعا: فرضية البحث : إن اندماج شركات التوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية يخلق سوقاً رصيناً لتبادل العملات الاجنبية ويعزز قدرة البنك المركزي على رقابتها وتقويم اداءها ويرفع قدرة تلك الشركات على الاسهام في التنمية وتلبية متطلبات التداول السليم للعملات الاجنبية ويمنع الاحتكار.

خامسا: منهج البحث : سعيا لإنجاز البحث وتحقيق اهدافه تم اعتماد:

1- المنهج الوصفي – التحليلي من خلال تناوله المصادر العربية والأجنبية التي أشارت إلى المنطلقات الفكرية والمعرفية لمتغيرات وأبعاد المؤسسات المالية غير المصرفية. فضلا عن، المنهج التحليلي لمؤشرات تجاوز الأزمات المالية العالمية والانتشار سواء كانت محلية وإقليمية أم عالمية.

2- المنهج الاستكشافي: وذلك من خلال اخذ عينة من شركات الصرافة العراقية المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي وتطبيق الحالة عليها.

سادساً: فرضية البحث : لا يوجد فرضية محددة لاندماج شركات الصيرفة في العراق في تعزيز الدور الرقابي الذي يلعبه البنك المركزي العراقي. ولكن من المعروف أن البنك المركزي العراقي يلعب دوراً هاماً في السيطرة على النظام المالي وتنظيم السوق المالية في البلد، ولكن في الوقت نفسه يواجه البنك المركزي العراقي مشكلة في التعامل مع شركات الصيرفة المختلفة التي تعمل في البلد. لذلك، قد يكون اندماج شركات الصيرفة في العراق فرضية مهمة لتعزيز الدور الرقابي الذي يلعبه البنك المركزي العراقي، مما يساعد على تحقيق التنسيق والتكامل اللازم بين الشركات وبين البنك المركزي العراقي، وتحسين أداء الشركات والبنك المركزي العراقي، وأمان وسلامة الخدمات المالية المقدمة من قبل هذه الشركات.

المبحث الثاني: الإطار النظري (دور اندماج شركات الصيرفة في تعزيز الدور الرقابي)

مفهوم الاندماج والرقابة

مفهوم اندماج الشركات : يعد الاندماج أحد الاتجاهات الحديثة التي تسهم في تكوين مؤسسات مصرفية كبيرة إذ إنها أحد وسائل التركيز الاقتصادي لخلق مؤسسات مالية كبيرة لها مكانتها وثقلها في الحياة التجارية بوصفه اتفاقاً : يؤدي الى انضمام أو اتحاد مصرفين أو أكثر ينتج عنهما أما فقدان الشخصية المعنوية لكل المصارف المندمجة وظهور مصرف جديد يتمتع بالشخصية المعنوية أو ان تبقى الشخصية المعنوية لأحد المصارف الراغبة بالاندماج وفي الاحوال جميعها تنتقل الحقوق والالتزامات للمصارف المندمجة للمصرف الجديد أو للمصرف الدامج ولأهمية الآثار التي ترتب على الاندماج المصرفي فقد اقرت التشريعات مجموعة من الاجراءات القانونية بهدف فرض نوع من الرقابة على الاندماج وفصلت في هذه الإجراءات فمنها ما يكون سابقاً لعملية الاندماج ومنها ما يكون بعد الموافقة على قرار الاندماج وقد نظم المشرع العراقي هذه الاجراءات من خلال تعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم 4 لسنة ٢٠١١ والصادرة عن البنك المركزي العراقي .تزايدت أدوار بعض شركات الصيرفة المحلية في عدد من دول الشرق الأوسط، خلال السنوات القليلة الماضية، في دعم عدم الاستقرار الداخلي في مصر واليمن ولبنان وسوريا والعراق والأراضي الفلسطينية وغيرها، سواء بالإضرار بهياكل الاقتصاديات الوطنية، أو ترسيخ اقتصاديات الصراعات الداخلية، أو كساحة للمواجهة بين القوى السياسية المتنافسة، أو بروز شركات صيرفة وهمية، أو رفض تغيير بعض العملات العربية، إلى درجة يمكن معها اعتبار شركات أو مكاتب الصيرفة، في حالات محددة، بمثابة "نقاط أو خزانات تمويل" لأنشطة مالية واقتصادية تُسهم في إحداث قلاقل داخلية، لا سيما مع تعثر الأجهزة الأمنية والاستخبارات المالية في وضع منظومة رقابية مالية توقف هذا التمدد.**(نضال ، 2014: 168)** وتعد تكاليف الوقاية هي التي تصرف لمنع حدوث عيوب في المنتج ومنع والوقاية من عدم مطابقة المنتجات مع المواصفات المطلوبة. ترتبط هذه التكاليف بتصميم، وتطبيق ورعاية نظام الجودة في المنشأة والوقاية من حدوث العيوب والفشل في المنتج أو الخدمة . **(Staraevib, P.S. 2015: 79)**, يعد الاندماج المصرفي احد الاتجاهات الحديثة لتكوين مصارف كبيرة واصبح هذا الاتجاه سمة بارزة في الحياة الاقتصادية ، وان اختلفت الاسباب والاهداف والمبررات الداعية للاندماجات التي تشهدها المنشآت الصناعية والتجارية والمؤسسات المالية الوسيطة الاخرى فضلا عن المصارف ، ويبدو ان التركز المصرفي عن طريق الاندماجات في معظم بلدان العالم لاقى قبولا" من الرأي العام طالما ان جانبا لايستهان به من الاهداف التي توليها للمصارف انما يرتبط ارتباطا وثيقا بما يكون عليه حجم المنشأة المصرفية وقدرتها على تقديم خدمات اوسع وافضل فكلما كبر حجم الوحدة المصرفية زادت ثقة الجمهور فيها وفي مقدرتها على الحفاظ على مدخراتهم وتقديم افضل الخدمات والتسهيلات لهم . **(مطر ، 2016 :145)**

تعريف اندماج الشركات : لقد وردت عدة تعاريف للاندماج، نعرض منها بشكل موجز حيث يعرف الاندماج بأنه" انضمام عدة شركات بعضها إلى بعض انضماماً تفقد فيه كل واحدة منها استقلالها وتحل محلها شركة واحدة وتعني كلمة دمج **(Merger)** في الإعمال الاقتصادية، ضم شركتين أو أكثر لإنشاء شركة واحدة" **(غياض: 2009 :10)**، أما Stephen فقد عرف الاندماج على انه " استحواذ شركة بشركة أخرى حيث تحتفظ الشركة المشترية بأسهمها وهويتها والحصول على كل أصول ومطلوبات الشركة المشتراة " **(Ross, W. Jaffe ,2002: p817)**، يوضح هذا التعريف أن الاندماج يؤدي إلى انتهاء شركة (المندمجة) وبقاء شركة أخرى(الدامجة) عن طريق شراء أصول ومطلوبات الشركة الأولى. **(خالد ، 2019 : 87)**

ويمكن تعريف الاندماج وحسب تعبير احمد فهمي بأنه "اتفاق بين شركتين أو أكثر " وقد عرفه من ناحية إدارية بأنه" اتحاد شركتين في شركة واحدة أو هو توحيد شركتين أو أكثر عادة ما تكون بإحجام متشابهة في شركة واحدة في تبادل الأسهم "(**سعيد،2006 :43**). من الناحية المالية فينظر اليه بأنه "عملية وضع موجودات شركتين تحت سيطرة شركة واحدة ، يملكها مساهمو الشركتين الأصليتين ، أو بعبارة أخرى ، يتمّ تجميع موجودات ومطلوبات كلتا الشركتين ومنح المساهمين في كلتيهما اسهم في الشركة الجديدة مقابل اسهم في الشركتين الأصليتين .(**جانكيزبيك ،2004 :59**).

او هو سيطرة احدى المنظمات على منظمة اخرى ،يجب ان تمتلك كل موجودات ومطلوبات المنظمة المندمجة التي تختفي عن الظهور ككيان منفصل وتحافظ المنظمة الدامجة على اسمها وكيانها **(Ross:2006:817)**.

وأخيراً يشار إلى الاندماج من الناحية المالية على أنه إتحاد شركتين لتكوين شركة واحدة **(Brigham, 2005: 840)** أو هو إتحاد أو انضمام لشركتين أو أكثر لتكوين شركة جديدة واحدة مع اكتساب الموجودات والمطلوبات للشركة المستهدفة (Brealey et al., 2006: 638).

وينظر للاندماج من الناحية المحاسبية وعلى وفق ما عرفه معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (3) الصادر عام 2004 اندماج الأعمال كونه جمع منشآت أعمال منفصلة معاً في منشأة واحدة معدة للتقارير المالية **(المعموري، 2006: 663)**.

يمكن تعريف الاندماج بانه عبارة عن جمع منشأت منفصلة في وحدة اقتصادية واحدة ذات شخصية معنوية مستقلة، شراء كامل او جزء من شركات قائمة لتحقيق اهداف اقتصادية مرغوبة للمجموعة .(ابو حشيش 2009: 17).

وعبر معيار المحاسبة الدولي رقم (22) المعدل عام (1998) في تعريف الاندماج كونه جمع منشآت منفصلة في وحدة اقتصادية واحدة نتيجة قيام أحدى المشاريع بالتوحد معها أو السيطرة على صافي موجودات عمليات مشروع آخر **(القاضي، 2007: 15)**.

يعرف الاندماج بأنه" انضمام عدة شركات بعضها إلى بعض انضماماً تفقد فيه كل واحدة منها استقلالها وتحل محلها شركة واحدة.وتعني كلمة دمج (Merger) في الإعمال الاقتصادية، ضم شركتين أو أكثر لإنشاء شركة واحدة" **(غياض، 2009، 10)**

وقد عرف على إنّه إبرام عقد بين شركتين أو أكثر قائمة قانوناً وتمارس نشاطاً متماثلاً أو متكاملاً ، بمقتضاه تنضم شركة اَو أكثر الى شركة أخرى أو تمتزج شركتين على الاقل لتكوين شركة جديدة فتختفي جميع الشركات المندمجة وتنتقل كافة حقوقها والتزاماتها وكذلك ينتقل اعضاؤها الى الشركة الدامجة او الجديدة .(**النجار ، 2007:164**) .

ومن الناحية القانونية فقد عرف الاندماج هو أحد إستراتيجيات النمو الخارجي والذي يحصل نتيجة رغبة شركتين أو أكثر بالانضمام بينهما وتكوين شركة جديدة تمتلك كافة حقوق الشركات المندمجة مع التزاماتها اتجاه الغير وهو يمثل أحد مظاهر النمو الخارجي للشركة(**Mayo, 2001, 661**).

بين المشرع العراقي عند معالجته للاحكام القانونية الخاصة بالاندماج في تحديد اشكاله او صوره دون التطرق الى مفهومه ، حيث اشارت المادة (148) منه الى انه ((يجوز دمج شركة او اكثر باخرى ، او دمج شركتين او اكثر لتكوين شركة جديدة)).بينما اشارت المادة (149) منه الى ان يكون نشاط الشركات المندمجة متماثلا او متكاملا.(**قانون الشركات العراقي المرقم 22 لسنة 1997 المعدل)**. من خلال ما ورد من التعاريف أعلاه يمكن القول إن الاندماج هو عملية تجميع للشركات لإنشاء شركة جديدة أو لانتهاء شركة وبقاء الأخرى أو سيطرة شركة على أصول والتزامات شركة أخرى مع بقاء الأخيرة لتحقيق أهداف كل من الشركات الداخلة في الاندماج.

مفهوم الرقابة : باتت الرقابة ضرورة ملحة في ظل المستجدات والتغيرات الدولية التي نشهد، وأي يكن الأمر فالرقابة عموماً تتنوع بين الرادعة والتي تردع وتمنع حدوث الشيء غير المرغوب فيه، وهناك الرقابة على الأداء ويأتي دورها لكشف الأخطاء وتصحيحها بشكل مستمر وبشكل سريع مباشر، ناهيك عن الرقابة العلاجية والتي تحدد الانحراف الذي حدث بين ما تم فعلا وما كان يجب أن يتم وفق ما هو مخطط له. (أمين السيد ، 2011،ص87)، ولتكون الرقابة عموماً فاعلة لابد من تمتعها بالكثير من المرونة في العمل والاستمرار بها بفاعلية وضمن مخطط زمني يتم إتباعه بشكل يومي أو شهري أو نصف سنوي وربما بشكل سنوي والتقدير الدقيق للأمور عند تقييمها بها تحسين رقابة الخسائر وتفعيل الرقابة على البرامج وتكاليف الأعمال بهدف تقليل التكاليف الطارئة والمحتملة، ولاشك في أن إحداث مثل تلك المنظومة الرقابة من شأنه وضع ضوابط صارمة لاكتشاف المخالفات وتحديد الانحرافات للوقوف على التجاوزات، على أن يتمتع الجهاز الرقابي بالكفاءة والشفافية ويتبع الإجراءات الرقابية ككل متكامل وعلى أساس من كفاية الضوابط الرقابية في ظل التحكم المؤسسي.

أما من يقوم بالرقابة على البنوك فهم السلطة الرقابية والتي تمارس عملها بشكل أساسي بالرقابة على السياسة العامة للبنك خدمة لمصالح المودعين وحماية للجهاز المصرفي وتغرير متانته والثقة به، وكذلك الرقابة الداخلية في البنوك والتي تسير ضمن أنظمة رقابية محكمة تعزز الرقابة الداخلية وما يعرف بدائرة التدقيق الداخلي، ناهيك عن المدقق الخارجي والذي يسعى جاهداً لأن يكون محايداً موضوعياً عند قيامه بعمليات التدقيق والمراجعة كجهة شفافة نزيهة لا تحابي أو تجامل على الإطلاق، وإلا فقد مصداقيته مباشرة. (القريشي ، 2011 ،ص87)

ماهية الرقابة المصرفية وأشكالها: إن الهدف الرئيس للرقابة المصرفية يبقى يدور في فلك الحفاظ على استمرارية متانة وسلامة الجهاز المصرفي وبما يضمن الحفاظ على حقوق المودعين والمساهمين على حد سواء وبما يحقق دور الجهاز المصرفي في التنمية الشاملة والإبقاء على الاستقرار النقدي وثبات قيمة الدينار وفاعلية مكونات ومؤسسات الجهاز المصرفي ، وعليه فإن للرقابة المصرفية دور في الصناعة المصرفية وهي على شكلين هما: (النجار واخرون ،2009،ص69)

الرقابة الميدانية: والتي تعتمد الزيارات الميدانية للبنوك بهدف التحقق من سلامتها ومتانة مركزها المالي ومدى التزامها بقانون البنوك وتعليمات البنك المركزي، للوقوف بشكل خاص على مدى التزام البنوك بالجوانب النوعية كالإدارة وكفاية أنظمة الرقابة الداخلية، مع الأخذ بعين الاعتبار دراسة رأس المال كماً ونوعاً ونوعية الأصول والإدارة والربحية والسيولة مؤشرات رئيسة تستخدم لتقييم أداء البنوك بالنواحي النوعية بهدف ضمان متانة واستمرارية الجهاز المصرفي وتعزيز الثقة به من المودعين والمتعاملين وبما يضمن مصالح المساهمين والمتعاملين على حد سواء.

الرقابة المكتبية: وتعتمد بشكل أساسي على أسلوب استمرارية تحليل القوائم المالية والتقارير الدورية التي ترد إلى البنك المركزي من البنوك، بالإطلاع على سلامة البيانات ودقتها ومدى التزامها مع المعايير الدولية، ولغايات ذلك نجد في دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي العديد من الأقسام التي تعزز ذلك التوجه، ومنها: (أحمد حلمي ،2000،ص56)

- قسم الدراسات والتشريعات.
- قسم تحليل ودراسة البيانات.
- قسم متابعة العمليات المالية.
- قسم التركزات الائتمانية والأخطار المصرفية.
- قسم الإحصاءات المصرفية. (حمد آل علي ،2002،ص49)

إن استمرارية البيانات الدورية والرقابة من خلال الزيارات الميدانية من شأنه تعزيز العلاقة مع إدراك البنوك وتحقيق التواصل المستمر بطلب التقارير ومراجعتها وتحليلها للتثبت من صحة البيانات وسلامة العمليات وبما يقلل من الوقوع في الأخطاء وارتكاب المخالفات، لاسيما إذا توافر الحد الأدنى لمتطلبات ومكونات رأس المال وتحت إدارة القروض والمحافظ الاستثمارية بشكل مؤسسي علمي يعتمد تقليل التكاليف وتعظيم العوائد وبالتالي كفاية المخصصات والموارد المالية ومتابعة مخاطر السوق بوضع أنظمة شاملة لإدارة المخاطر بتفعيل التدقيق الداخلي والخارجي على أساس من المهنية والموضوعية، لاسيما فيما يتعلق بمتطلبات الترخيص وتحديد نشاطات البنوك وفصل الوظائف وما يطرأ على رأس المال والملكية من تغيرات تستحق الدراسة والتدقيق في ضوء قانون البنوك وتعليمات البنك المركزي. (احمد حشيش ،1992،ص65)

وهكذا يتضح أن الرقابة عموماً مجموعة من القواعد والإجراءات تهدف إلى تصحيح الأوضاع، ولكن ما يميز الرقابة المصرفية أنها أساليب تتخذها السلطات النقدية للحفاظ على سلامة المؤسسات المصرفية ومتانة الجهاز المصرفي ليكون قادراً على تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال مراقبة البنك المركزي على البنوك والمؤسسات المالية بأسلوب الرقابة الوقائية التي تقلل من تعرض البنوك للخطر أثناء تقديمها للخدمات المصرفية فيوجه البنك المركزي تلك البنوك بضرورة الالتزام بمعايير الكفاية والكفاءة ومقررات بازل لتحقيق التوازنات المالية الرئيسة وفق النسب المتعارف عليها.

وهكذا تتبيّن أهمية رقابة الأداء باعتبارها أداة السلطات الرقابية التي تقيم أداء البنوك وإداراتها، بتحليل البيانات والمعلومات ومناقشتها مع المعنيين لتصحيح ما كان من تجاوزات وهنا لا نقلل من دور الرقابة التصحيحية وإن كانت علاجية متأخرة بعض الشيء لكنها لازمة لتقويم الاختلالات بينما ما أنجز فعلا وما يجب أن ينجز وبالتالي معرفة أسباب هذا الاختلال لتجنب الوقوع في تلك الاختلالات مستقبلا. (صدقي،1968،ص54)

أهداف الرقابة المصرفية: قد يكون من نافلة القول التذكير بأهداف الرقابة المصرفية، لكن تقتضي المنهجية العلمية أن نذكر ببعض تلك الأهداف، ومنها على سبيل المثال لا الحصر تحقيق متانة الجهاز المصرفي والمحافظة على الحقوق والتقليل من المخاطر إلى حدودها المقبولة وإزالة ما يمكن من معيقات المنافسة وبالتالي الوقوف على سلامة العمليات المصرفية وما ينبثق عن ذلك من حماية وضمان للودائع وتوجيه الأموال نحو الاستثمارات ذات العائد الأكبر والكلفة الأقل وبالتالي الحفاظ على السمعة المصرفية وسلامة الصناعة المصرفية بأساليب الرقابة البنكية التي يباشرها البنك المركزي الكمية والنوعية وتنفيذ مقررات لجنة بازل ومتطلباتها لتفعيل الرقابة المصرفية للحد من الأزمات النقدية والوقوع في المخاطر على اختلاف أنواعها. (عبد الرؤوف جابر ،1997،ص187)، وقد وردت المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة وفق معايير أساسية لابد من وجودها حتى يقال أن تلك الرقابة رقابة فاعلة، ومعايير إضافية تزيد من فاعلية الرقابة كما جاءت في لجنة بازل بهدف تقييم النظام الرقابي والوقوف على نقاط الضعف لمعالجتها والسير قُدماً في تنفيذ الرقابة والتقيد بأولوياتها بهدف تعزيز رقابة البنك المركزي على البنوك والمؤسسات المصرفية للحد من مسببات الأزمة النقدية وتداعياتها بتوفير بيانات استرشادية لتفعيل منظومة الرقابة المصرفية. (ابو سعد ،2010،ص157).

متطلبات تفعيل الرقابة المصرفية: يتطلب تفعيل الرقابة المصرفية سياسية مصرفية حازمة تأخذ على عاتقها التعامل الموضوعي مع البنوك ومجالس إداراتها بكل شفافية ونزاهة وعلى أساس من وضوح السياسات والتعليمات والقوانين الضابطة للرقابة المصرفية، ومنها:

- التأكد من التزام البنوك بمتطلبات الترخيص وما يطرأ على الملكية من تغيير.
- إلزام البنوك الاحتفاظ بسجلات وبيانات موثقة سليمة ودقيقة تعكس الوضع المالي للبنك ربحية وسيولة ونشاطاً.
- منح مراقبين البنوك صلاحيات كافية تمكنهم من كشف الأخطاء واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة وقت الحاجة.
- ممارسة البنوك لعملياتها وفق تعليمات البنك المركزي بآلية واضحة.

هذا وقد منحت التشريعات المصرفية في الأردن البنك المركزي سلطة الرقابة على البنوك باعتباره الجهة الوحيدة المخولة بمنح الترخيص أو سحبه وطلب البيانات اللازمة والتفتيش الميداني متى لزم الأمر، هذا ويكاد ينحصر التشريع المصرفي في الأردن في قانون البنك المركزي وقانون البنوك وما ينبثق ذلك من: (الزهيري،1995،ص329)

- ترخيص البنوك.
- الإدارة والتنظيم.
- التفتيش والتدقيق.
- الاندماج والتصفية.
- متطلبات تقديم الخدمات والأعمال المصرفية وشروطها.

وتجدر الإشارة إلى أن سلامة إدارة البنوك من ضرورات العمل المصرفي، فهي قادرة على رسم السياسات والخطط وتحديد الأهداف وهي القادرة على الالتزام والإلزام بالقوانين والتشريعات وحماية حقوق المساهمين والمودعين على حد سواء وتحفيز أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر والوقوع في الأزمات. (القريشي ، 2011 ،ص97)

وهنا يكمن دور الرقابة المصرفية في إيجاد نظام مصرفي متين مبني على أسس سليمة وعلاقات ترابطية بين إدارة البنك والمساهمين والأطراف ذات العلاقة لضمان حُسن الأداء وتوفير منظومة رقابية تتأكد من التزام البنك بالسياسات والسقوف المحددة(النجار واخرون ،2009،ص88).

اهمية ومبررات اندماج الشركات : يعتبر اندماج الشركات في العديد من الأحيان نظاماً هاماً للعمل والتعامل مع التحديات التي قد تواجه الشركات في السوق. وهناك العديد من المبررات التي يمكن اعتبارها في اتخاذ قرار اندماج الشركات، مثل:

1. تعزيز القدرة التنافسية: يمكن للاندماج الجعل الشركة المتحدة أقوى وأكثر قدرة على التنافس في السوق، من خلال التمتع بقدرة أكبر في العملية التجارية والتوليد الإجرائي. (غالي، 2002، ص93)
2. تعزيز العائدات: يمكن للاندماج أن يساعد في زيادة العوائد والربحية للشركة المتحدة، من خلال التمتع بقدرة أكبر في العملية التجارية وتقليل التكاليف.
3. تعزيز النمو: يمكن للاندماج أن يساعد في تعزيز النمو الإيرادي للشركة المتحدة، من خلال التمتع بقدرة أكبر في العملية التجارية والتوسع في السوق المحلية والعالمية.
4. زيادة القدرة على التعامل مع التحديات التي يواجهها الشركات: من خلال اندماج الشركات، يمكن للشركات المندمجة أن تتعاون وتتعاون في التعامل مع التحديات التي يواجهها كل منها فردياً.
5. زيادة الأرباح والعوائد: من خلال اندماج الشركات، يمكن للشركات المندمجة أن تتعاون في توفير الموارد والكفاءات اللازمة للعمل بشكل فعال، وبالتالي يمكن لها زيادة الأرباح والعوائد التي تحققها.
6. تعزيز السيطرة والتحكم: من خلال اندماج الشركات، يمكن للشركات المندمجة أن تحقق السيطرة والتحكم الكامل على مجموعة متنوعة من العمليات والخدمات التي يقدمها كل منها.

يعتبر اندماج الشركات مهماً للعديد من الأسباب، وهي:

1. الإيجابيات الاقتصادية: يمكن لاندماج الشركات الحصول على كثافة الصناعة وتعزيز المبيعات وتقليل التكاليف والعوائد العالية. (توفيق ، 2007، ص13)
2. التوسع: اندماج الشركات يمكن أن يساعد في التوسع العالمي والتوسع في السوق المحلية.
3. التنافسية: اندماج الشركات يمكن أن يعزز التنافسية والعلاقات التجارية الدولية.
4. الاستثمارات: يمكن لاندماج الشركات زيادة الاستثمارات والتوسع في الأعمال.
5. التعاون: اندماج الشركات يمكن أن يعزز التعاون والتكامل التنافسي بين الشركات.

المبحث الثالث: البنك المركزي وعلاقته بالرقابة.

تستخدم البنوك المركزية في رقابتها نفس الأدوات التي تستخدمها عادة في الرقابة على البنوك الربوية ، وقد قامت بعض البنوك المركزية مؤخرا بمراعاة خصوصية الصرافات فقامت بتعديل بعض الأدوات المستخدمة في هذا المجال من خلال إصدار تعليمات. ومن أهم أدوات الرقابة على سيولة الصرافات ما يلي : (أحمد حلمي ،2000،ص66)

1- الاحتياطي النقدي الإلزامي : عادة ما تصدر البنوك المركزية تعليمات للبنوك العاملة تجبرها على الاحتفاظ بنسبة من ودائعها لديه . وتتناسب هذه النسبة مع الحالة التي يمر بها اقتصاد البلد من تضخم أو كساد . وتخضع المصارف الإسلامية لهذه النسبة أيضا إلا انه قد يتم تخفيض هذه النسبة مراعاة لخصوصية المصارف الإسلامية (حمد آل علي ،2002،ص52)

2- نسبة السيولة القانونية : يطلب البنك المركزي من البنوك الاحتفاظ بموجودات سائلة وفقا للعرف المصرفي منسوبة الى المطلوبات المرجحة ، ويقوم البنك المركزي عادة بإصدار تعليمات احتساب هذه النسبة كما سنبين في هذا البحث. (احمد حشيش ،1992،ص89) و بخصوص السيولة القانونية للصرافات والتي طلب فيها البنك المركزي من المصارف الإسلامية إن تحتفظ بموجودات سائلة حدها الأدنى 100% من إجمالي مطلوباتها المرجحة بالدينار. (صدقي،1968،ص63)

3- السيولة حسب سلم الاستحقاق : تصدر البنوك المركزية تعليمات تتعلق باحتساب سيولة البنك بشكل يضمن أدائه للالتزامات في أي وقت ، ويختلف هذا الأسلوب عن أساليب استحقاق السيولة التقليدية بأنه يهتم باستحقاقات التدفقات المالية الداخلة والخارجة أكثر من اهتمامه بالموجودات السائلة المتوفرة حاليا(صدقي،1968،ص65).

الفصل الثالث: الخاتمة الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1. تعتبر عمليات الاندماج احدى الخيارات الاستراتيجية التي تتخذها الشركات والذي يساعدها في تجاوز الصعوبات والمشاكل التي تعاني منها في مختلف المجالات ،والانتقال الى وضع افضل ،من خلال الاستفادة من الخبرات الادارية ، وتعظيم الحصة السوقية ،والقدرة على تحسين جودة منتجاتها او خدماتها لاسيما في ظل المنافسة التامة وغيرها من الاهداف الايجابية الاخرى.

2. لا يؤدي انجاز عملية الاندماج ضمان نجاح للشركة الجديدة الناتجة عن الاندماج ،لانه ربما يكون الناتج عن بعض عمليات الاندماج خسارة لصافي قيمة الشركة ،لعدم تصحيح بعض المشاكل التي تعاني منها الشركات ،بسبب عدم التوافق من جانب المعدات او التقنية او ثقافة الشركة ،مما يؤدي ذلك الى تحول عن الهدف من الاندماج ،وقد تزداد المشاكل بسبب عدم توفر البحوث الكافية والملائمة للشركات قبل الاندماج .

3. تعتبر النظرية الكفاية التفاضلية اكثر مقبولية واستعمالا من نظريات الاندماج، حيث تسعى الشركات الدامجة بالقضاء على المشاكل التي تعانيها الشركات المندمجة ،عندما تكون ادارة الشركات الدامجة اكثر فاعلية وكفاءة من الشركات المندمجة ، فان نتيجة الاندماج للشركتين يساعد الادارة الجديدة للشركة الدامجة من رفع مستوى كفاية الشركة المندمجة الى مستوى كفاءة ادارة الشركة الدامجة .

4. عدم قيام الشركات العامة بالتامين على موجودات الشركة من السلب والنهب والاضرار التي تلحق بها خاصة وان البلد يعيش في ظروف غير مستقرة ،وكذلك يساعد خبراء التأمين بالاشتراك مع خبراء تقييم الموجودات بالشركات العامة من قياس وتقييم لموجودات الشركة وتنفيذ متطلبات معيار اندماج الاعمال .

التوصيات

1. ضرورة القيام بإعداد دراسات جدوى اقتصادية فنية شاملة من قبل الجهات الحكومية المختصة للتوسع في اندماج الشركات لتحقيق ميزات تنافسية للاقتصاد والبيئة العراقية في ظل الظروف الراهنة وتحقيق الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة.

2. حتى تكون عملية الاندماج ناجحة ولا يحكم عليها بالفشل ،لابد ان تؤدي نتيجته الى زيادة قيمة حقوق الملكية للشركات بعد الاندماج بمعدل اعلى مما لو كانت هذه الشركات قبل الاندماج ، أو السعي دون حدوث هبوط في قيمة حقوق الملكية بمعدل أسرع مما لو كانت الشركات قبل الاندماج.

3. ضرورة ترسيخ مفهوم محاسبة القيمة العادلة وخصائصها وطرق قياسها لدى العاملين في مجال المحاسبة.

4. يجب الافصاح عن اسلوب او طريقة المحاسبة عن الاندماج وبيان الاسباب التي ادت الى اعتماد في تطبيقه بالنسبة للشركات الداخلة في عملية الاندماج .

المصادر والمراجع

1. ابو السعود ، غسان وآخرون، اثر هيكل الملكية على اداء الشركات الصناعية الاردنية، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد 17، العدد1، 2014
2. احمد السيد النجار واخرون : الرقابة المالية في الاقطار العربية " بحوث ومناقشات الندوة التي اقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد" ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2009.

3. احمد صهباء ، اثر تحديد ومراقبة عناصر كلف الجودة في نشاط المصارف حالة تطبيقية في مصرف الاقتصاد للأستثمار والتمويل، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 31، 2012
4. أمين السيد أحمد لطفي، 2011، المراجعة الإدارية وتقييم الأداء ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
5. أياد رشيد القريشي ، 2011 ، التدقيق الخارجي منهج علمي نظرية وتطبيقية ، دار المغرب للطباعة والنشر ، بغداد ، العراق.
6. توفيق ، محمد شريف، المحاسبة المالية المتقدمة، الزقازيق، مصر، مكتبة المدينة، 2007
7. جودة، محفوظ أحمد، "إدارة الجودة الشاملة –مفاهيم وتطبيقات"، الطبعة ألأولى، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان،ألأردن،2004
8. الحديثي ، صلاح مهدي والدوري ، عمر علي " المستوى الملائم لكلف منع النوعية الرديئة " ، مجلة الادارية والاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، المجلد (9) ، العدد (32) ،2002
9. حسين ، سعد وآخرون، الافصاح المالي عن تكاليف الجودة على اساس النشاط ودوره في تخفيض التكاليف، مجلة الدراسات العليا، المجلد8، العدد 29، 2017
10. د. أحمد حلمي جمعة: المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار صفاء للنشر والتوزيع ،بلا مكان طبع ، 2000.
11. د. رضا صاحب أبو حمد آل علي : المالية العامة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ، البصرة ، 2002.
12. د. عادل احمد حشيش : أساسيات المالية العامة، دار النهضة للطباعة والنشر ، بيروت، 1992.
13. د. عبد الرؤوف جابر :دور رقابة ديوان المحاسبة "دراسة قانونية مقارنة" ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان ، 1997 .
14. د.عاطف صدقي: مبادئ المالية العامة ،النفقات والايرادات العامة ،بلا دار للنشر ،1968.
15. الدهراوي ، كمال الدين، المحاسبة المتقدمة، مصر، الدار الجامعية،1998
16. الزبيدي، حمزة محمود، التحليل المالي: تقييم الاداء والتنبوء بالفشل، عمان، مؤسسة الوراق، 2000.
17. السلوس، مبارك، التسيير المالي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004
18. شعار، نضال، الاسواق المالية البورصة، القاهرة، الدار الجامعية، 2002
19. الصالح ، شاكر؛ والصرمي، خالد، الجودة الشاملة، ط1، عمان، دار الفكر للنشر والتوزيع، 2015
20. الصرن ، رعد حسن ،"نظام ألإدارة البيئية و ألآيزو 14000 "الطبعة ألأولى ، دار الرضا للنشر سوريا– دمشق 2001 .
21. غالي، جورج دانيال، طرق ومشاكل المحاسبة عن اندماج الشركات، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2002
22. الكسم، عبد الرحيم "محاسبة التكاليف وتطبيقاتها في إدارة الشركات"دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، 2001.
23. مطر ، محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الاساليب والادوات والاستخدامات العملية.
24. معد خالد الزهيري: استقلال مراقب الحسابات بين النظرية والتطبيق" بحث مقدم الى هيأة الامناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين لنيل شهادة المحاسبة القانونية، بغداد،1995.
25. وسيم نقولا ابو سعد : رقابة ديوان المحاسبة الادارية المسبقة "دراسة مقارنة " منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان،2010.
26. نضال محمد رضا الخلف ، دور محاسبة التكاليف في إبلاغ الإدارة بتكاليف الجودة ، جامعة بغداد ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، 2014 .
27. خالد صباح علي ، استخدام مؤشرات الجودة والاعتمادية في تحسين أداء المؤسسة التعليمية ، جامعة بغداد ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، 2019 .
28. Abdallah, A, (2019), The Role of Environmental Accounting in Evaluating the Financial Performance of the Joint Stock Companies "An Analytical Study from the Point of View of Saudi SABIC employees. Route Educational & Social Science Journal, Vol 6, (No 4), p 397- 420.
29. Akenbor, C. (2014), an Accounting Reflection of Quality Cost and Customer Satistaction of Health Products in Nigeria. Journal of Business and Retail Management Research (JBRMR), Vol 8, (No 2،) P 42-53.
30. Almosre, Y. Kathem, H, (2019), The Role of Quality Costs in Reducing the Cost of Industrial" Products, Journal of Economics and Administrative Sciences, Vol. 25, (No 111) P 550- 568
31. Awan, A. G., & Saeed, S. (2015). Impact of Csr on Firms' Financial Performance: A Case Study of Ghee and Fertilizer Industry in Southern Punjab-Pakistan. European Journal of Business and Management, Vol. 7, (No 7), P 375-384
32. Staraevib, P.S. Mijoc,I. ,Mijoa, j,. (2015), Quantification of Quality Costs: Impact on the Quality of Products, Ekonomski pregled. Vol 66,)No 3(, P 231-251.